

مؤتمر العمل الدوليCONVENTION 7الاتفاقية رقم ٧اتفاقية الحد الأدنى للسن التي يجوز فيهاتشغيل الأحداث في العمل البحري (١)

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الانعقاد في جنوه في الخامس عشر من حزيران / يونيه عام ١٩٢٠ ؛

وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بشروط تطبيق الاتفاقية التي اعتمدت في واشنطن في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي على البحارة ، بغية حظر استخدام الأحداث الذين تقل سنهم عن أربعة عشر عاما ، وهو موضوع البند الثالث في جدول أعمال هذا المؤتمر المعقود في جنوه ؛

وإذ قرر أن تأخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية ،

يعتمد الاتفاقية التالية ، التي ستسمى اتفاقية الحد الأدنى للسن (العمل البحري) ،
١٩٢٠ ، لتصدقها الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية ، وفقا لأحكام دستور هذه
المنظمة :

(١) بدأ نفاذ هذه الاتفاقية في ٢٧ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٢١ ، وعدلت

بالاتفاقية رقم ٥٨ ، ١٩٣٦ .

المادة ١

في مفهوم هذه الاتفاقية ، تعني كلمة "سفينة" جميع أنواع السفن والبواخر والقوارب والمراكب التي تقوم بالملاحة البحرية ، سواء كانت مملوكة ملكية عامة أو خاصة ، فيما عدا السفن الحربية •

المادة ٢

لا يجوز استخدام أو تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن الرابعة عشرة على ظهر سفن أخرى غير تلك التي لا يعمل عليها سوى أفراد من أسرة واحدة •

المادة ٣

لا تطبق أحكام المادة ٢ على العمل الذي يقوم به الأحداث على ظهر سفن تعليمية أو سفن للتدريب ، بشرط أن توافق السلطة العامة على هذا العمل وتشرف عليه •

المادة ٤

تيسيرا لانفاذ أحكام هذه الاتفاقية ، يلزم كل ربان أو صاحب سفينة بأن يمسك سجلا أو قائمة بأسماء جميع الأشخاص دون السادسة عشرة من عمرهم ويعملون على ظهر سفينة ، مع تسجيل تاريخ ميلادهم •

المادة ٥

١ - تتعهد كل دولة عضو في منظمة العمل الدولية تصدق هذه الاتفاقية بتطبيقها على مستعمراتها وممتلكاتها ومحمياتها التي لا تتمتع بحكم ذاتي كامل ، مع التحفظات التالية :

(أ) أن يكون تطبيق أحكام الاتفاقية متعذرا بسبب الأوضاع المحلية :

(ب) أو أن يكون من الممكن ادخال ما يلزم من تعديلات لتكييف أحكامها مع
الأوضاع المحلية •

٢ - تخاطر كل دولة عضو مكتب العمل الدولي بما قرره بالنسبة لكل من
مستعمراتها أو ممتلكاتها أو محمياتها التي لا تتمتع بحكم ذاتي كامل •

المادة ٦

ترسل التصديقات الرسمية لهذه الاتفاقية ، وفقا للشروط المقررة في دستور
منظمة العمل الدولية ، الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها •

المادة ٧

بمجرد تسجيل وثائق تصديق دولتين عضوين في منظمة العمل الدولية لهذه
الاتفاقية لدى مكتب العمل الدولي ، يخاطر المدير العام جميع أعضاء المنظمة بذلك •

المادة ٨

يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية اعتبارا من تاريخ اصدار المدير العام لمكتب العمل
الدولي بهذا الاخطار ، ولكن لا تكون ملزمة الا للدول الأعضاء التي سجلت تصديقاتها
لدى مكتب العمل الدولي • ويبدأ بعد ذلك نفاذها بالنسبة لكل دولة عضو من تاريخ
تسجيل تصديقها لدى مكتب العمل الدولي •

المادة ٩

مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٨ ، تتعهد كل دولة عضو تصدق هذه الاتفاقية
بتنفيذ أحكامها في موعد أقصاه أول تموز/ يوليه ١٩٢٢ ، وباتخاذ الاجراءات اللازمة
لانفاذ أحكامها •

المادة ١٠

يجوز لكل دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية أن تنقضا بعد مضي عشر سنوات من تاريخ بدء نفاذها ، وذلك بوثيقة ترسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها ، ولا يكون هذا النقص نافذا الا بعد مضي عام على تاريخ تسجيله لدى مكتب العمل الدولي •

المادة ١١

يقدم مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى المؤتمر العام ، كلما رأى ضرورة لذلك ، تقريرا عن تطبيق هذه الاتفاقية ، وينظر فيما اذا كان هناك ما يدعو الى ادراج مسألة مراجعتها كليا أو جزئيا في جدول أعمال المؤتمر •

المادة ١٢

النصان الفرنسي والانكليزي لهذه الاتفاقية متساويان في الحجية •